انظر مع الاستاذ كاد في الوصايا التخاذ الوصي بجزء من تركة الوصية من ساكن حواليه والبلاية في عمارة الجامع له اهل محلة واهل بعض الافاق فيها وقد سيد له وقد ذكر بعض من قارب ذلك بالقهوة بما نصه سئل السيوطي رحمه الله عن رجل اوقف دجاجا على بلد فاته بكم وهل ان بعض من ذكرناها ويتركل فقراء البلد وعن شيوخه والجواب انه اذا صح وقف من ذكرنا السبيل ان الحاج اذا حبس في المرض ما يشاء ان الطبيب ان به مرضا يقتل له الحذاء ام يوجب له السهم ولو كان على المرض القطع فتقطع انمله فاذا فوقها استوجب القسم قلت الصواب ان تكون الانملة التي توجب له نصف العمل الا ان قصد تحبس العجز عن العمل والصواب ايضا ان المرض الذي يمنعه العمل الا ان يكون كذا وكذا

كاخيه ولا يعتبر المرض المذكور في كتاب الايمان بالطلاق فيما يحب فيه عن الصرفة في كلامه او تحبس لان هذا معنى اخر في قصد الحبس ويقبل قوله انه مريض اذا اظهر عليه امارات المرض فيما يتبين كذبه كما تقدم في معنى التقرير في الزكاة يقبل قوله في الشام بتبين كذبه بما زاد الشعبي ولا يقبل قوله ان الحاج يريد عبيله الا بدليل ان الحاج حبس على قوم ذكورهم واناثهم سوامات احدهم وقت الضحية فضحيه من المزرع يورث عنه ولا يرجع على مريضه بالحبس قلت ان كان الحبس على قوم باعيانهم فيتجه اخر الحبس بينهما وفيها احتمالان كثيرا فيما يستحق به العمالة فتنظر فيه واما لو كانت للقوم مجهولين محصورين او لا فمن الوصايا التي لم تحصر القسم لا يجوز من تاريخ بعد موت الموصي ولا يعطى لمن مات قبل ذلك وهذا ذلك تفصيل واختلاف ومسئلة وقعت بمدرسة القنطرة وهو ان مدرسها المتوفى على اهل الحبس رسوما فاتت ولا يفي بها ما خلفه بعض المسنين فتكسرت الطالب والمدرس وغيرهما من اهل الحبس فكان من سمعته في المدرسة يقول انه تحسب له ما انكسر ويأخذه ورثته اذا مات ثم سمعت شيخنا الامام قد هذا المسئلة يوردها الى خلايا اذا استحقها السابق دخل او زيد ولو من يوم او الان فالذي ان مات او دخل نظما انكسر له والصواب انه لا يستحقه الا من حضر كما قال في نسايا الوصايا الثاني

فلا يأخذ الا من حضر القسم وهذا في الطلبة والصبيان كالمؤذن والامام والمدرس والبواب هل حكمهم كذلك لانه كلما مر وقف او اجارة يتعين لهم منه حدوها ونوع مسايل شاهدناها ومتى اذا غاب الطالب قبل طي القائمة ثم ورد بعد طيها واذا خرج المرتب وقد غاب بعض الطلبة هل يعطى نوفا له لاحتمال ان يرجع فاذا رجع استحق من حينئذ ووقد شاهدناه شيخنا الامام لا يعد حسابا لمن غاب والصواب ان كانت غيبته ضرورية مثل خروج الطلبة للصلاة اولا هله او لغير ذلك مما لضرورات ومن قطع الطلب فانه يوقف له نصيبه والا فلا مثل قول مالك في مسئلة السكين في الحبس وخروجه خروج انقطاع لولا ووقعت عندنا مسئلة اجريت على هذا ومؤداها طالبا نوبة في الصيف ثم اجاز من طباب الزيتون فطلب والده ما انكسر له فافتى شيخنا الامام لا شيء له حتى يطيب الزيتون ويرجع وكان تقدم في مسئلة الوصايا اذا وصى ان يعطى لرجال دينا لا من غلة داره او جنانه وكانت له ما انكسر به ما احتاج الى مدارس شيء بعد الخراج في بعض المسنين انه يأخذه مما يغل بعد ذلك قال شيخنا الامام وهذا ما دام بالمدرسة

فتوى





فلو انتقل الى غيرها فلا يكون له المنكسر ثم حيث لم يبق من اهل الحبس الا واحد وجب عمومته وكذا لو خرج عنها وقصد الرجوع اليها ولم يغب غيبة انقطاع للطالب مع غيبة لا تنقال حتى ابن الحاج اذا بنى مسجدا بقرب احد المصرفين فالحكم يوجب هدمه ان بنى والمنع منه ان لم يبن وفاعنه ان فقد الحبس المضرور حتى اليه لعدم قصده البر والا فقد بقيا انها بقي حبسا فالله الملك قد يكون ثم الموضع حتى بنا قلت ان قصد الضرر وهو بعيد فيه ذلك من الحبس الصواب اجراؤه على مسئلة الوصية او الهبة اذا قصد بها الضرر وفيها قولان لابن القاسم وابن الماجشون وافتى شيخنا فيمن تصدق بمر بها للاسرى على وجه الضرر لورثتها انه يمضي ويطلب به وعلم عليه بدفعه ووقعت وحين فيها الروح ارى من علم وما خرج حتى ودى لانه كان قاد راعلى الدفع فكذا هذه القاعة اذا كانت تضر في قرية غير المسجد وفيه فيمن ظن وعنده نفقته لاقامة منبر بمسجد قرية فبادر الى ذلك وسارع الى ذلك رجا ثواب الله تعالى وهو من اهل القرية فانفق مع صانع على عمله بثمن معلوم وصنعه معلومة فلما شاع هذا قامت طائفة فعارضت في ذلك وقالت حسبنا وبنينا جمعوا اموالا من ذهب وفلوس وثياب من عندهم وعند غيرهم واتفقوا مع صانع اخر واشترطوا عليه عمله قبل الاول فصنع ووضع في الجامع قبل المنبر الاول وخطب عليه فهل يكون من بدايا والحق وان تاخر استخلاصه لعدا الثاني او الثالث احق لحصوله في الجامع وما يصنع باحد المنبرين اذا ثبت الاحق للمسجد المذكور فاجاب اذا كان الامر على ما وصفت فاول المنبرين اولا بان يخطب عليه ويذكر اسم الله عليه لانه اريد به وجه الله تعالى لا الذي صنع حسدا وبغيا وانفقة وهم محفوفون بان يزاح عن المسجد ويوضع المنبر الذي ابتدئ به اولا وكمل اخرا لقوله تعالى الذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا الاية والمسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فاله مالك وقد ايد ذلك وسئل عن الرجل يبني مسجدا يجذب اخر فاذا اخرج الضرر شيء من الاشياء التي سماها في المسجد فلا الاية وكذا القول الاخر في المنبرين الذي يريد به البر اذا الحسد واذا اخرج احد المنبرين من الجامع فينبغي وضعه في مسجد من مساجد الجمعة التي يجمع فيها ولا شيء فيه وبه افتى بعض من احدث مسجد الموضع واهل الشرك يقولون مع مسرجات بذلك الموضع فعلوه ذريعة لذلك ووقف بانه على ما شهد به عليه فقال ما قصدت الا الخير وفي فطنت ان على فيه فرقا فاجاب ان على ما بانه ٢ وزيد هم اما واجابوا كلهم الا ابن السليم ان كان بناه فما اله فلا يهدم ويمنع كل من قصده من الشطار وان بناه في غير حقه وجب هدمه وان بناه في موضع فيما هو حق للعامة فلا يجال عن حاله ويمنع من شطر فيه فاجاب ان هذا المسجد بني في فدان محبس على مسجد فان كان هذا المسجد في مكان فيه الضرر من اسباب المكاسر واجتماع اهل الشر من الرجال والنساء ولا يمكن حوالته وجازه الشهود بما شهدوا به واجاب ابن القاسم اذا ثبت عندنا ما ذكرتما من هدم هذا المسجد واعادته على ما كان عليه من الحبس ومن قصد الموضع من اهل الشطارة محدوا منعوا وقال ابن السليم ارى هدمه لوجوه منها ان جميع الامصار في اطرافها مساجد ولم يبلغنا انها هدمت فيما لذلك